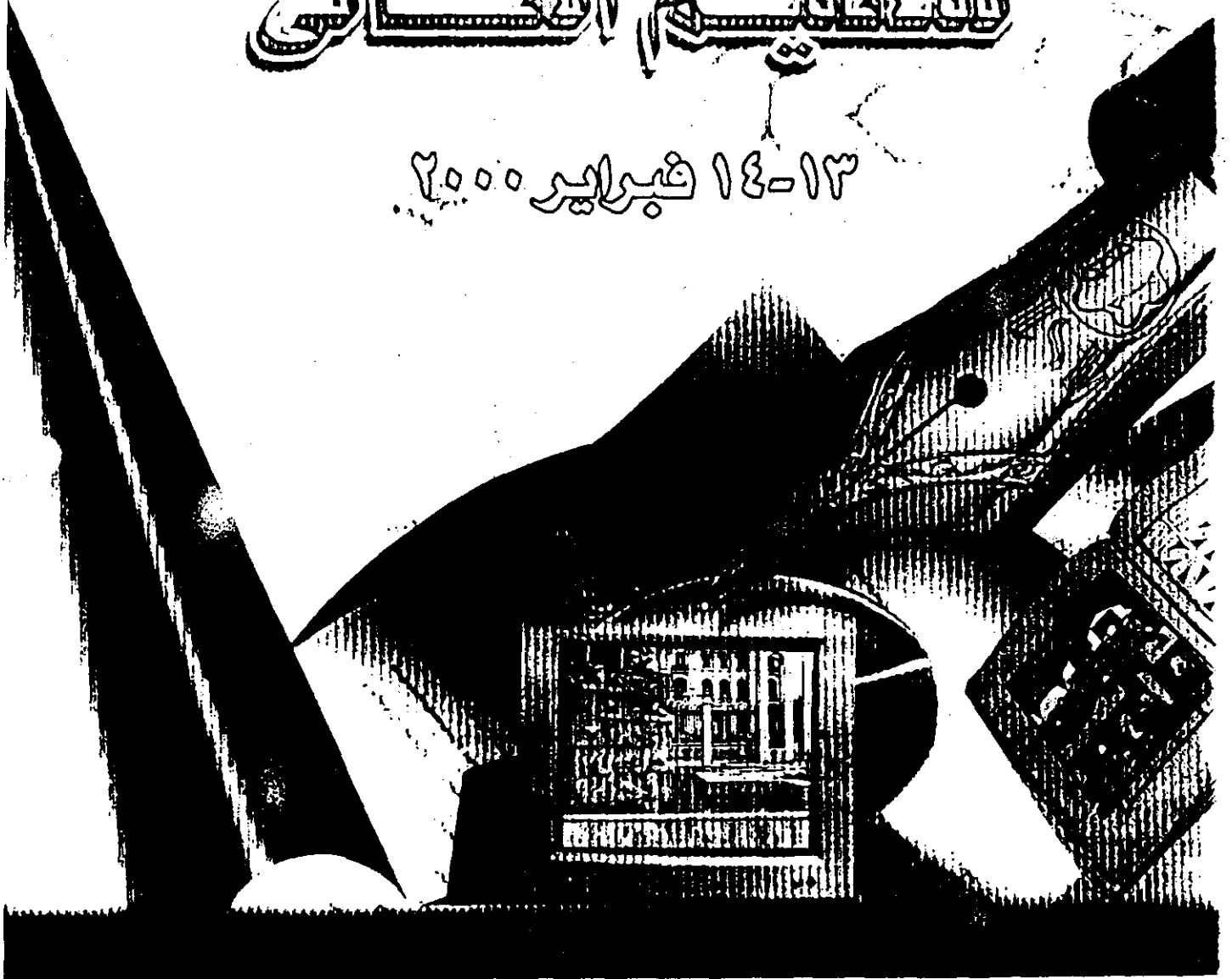


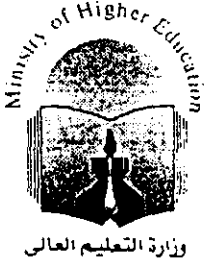
المبادئ الهادية للتطوير

والتحديث

المؤتمر القومي
للتعليم العالي

١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠





وثيقة المؤتمر القومي للتعليم العالي

١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠

«بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ»

«وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً»

صدق الله العظيم

يمثل تطوير التعليم العالی أحد المنطلقات الأساسية التي اجهت مصر إلى العناية بها على طريق إعداد وتنمية مواردها البشرية. للقيام بأعباء التنمية القومية الشاملة. والتفاعل مع معطيات وتحديات عصر الانفجار المعرفي والعولمة.

وننطلق عملية التطوير الشامل للتعليم العالی في مصر من رؤية واضحة لطبيعة التحديات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات العلمية والتقنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة وثورة الاتصالات. وما حدث من طفرات تقنية ومعرفية.

لذلك تم في أكتوبر ١٩٩٨ تشكيل لجنة قومية لتطوير التعليم الجامعي والعالی برئاسة الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالی والدولة للبحث العلمي، انبثق عنها ست لجان فرعية لدراسة المجالات التالية:

١- التطوير الهيكلي والتنوع.

٢- تطوير الأداء وتقييمه.

تقديم

٢- تطوير نظم التعليم العالى.

٤- تطوير الدراسات العليا.

٥- الاقتصاديات والتمويل.

٦- مواءمة التعليم العالى لاحتياجات المجتمع.

وتمت الاستعانة بتقارير لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات، وتقرير ندوة "تطوير التعليم الجامعى والعالى" التى عقدت فى يونيو ١٩٩٩ بمشاركة خبراء البنك الدولى، وحصاد جلسات الاستماع التى شارك فيها شخصيات عامة من المهتمين بالتعليم العالى، ومثلو اتحادات الطلاب والنقابات المهنية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومجموعة من الإعلاميين ورجال الأعمال والاقتصاد.

وأسفرت الجهود السابقة عن وضع مشروع خطة استراتيجية للتطوير الشامل لمنظومة التعليم العالى فى مصر حتى سنة ٢٠١٧ طرحت على مؤتمر قومى تحت رعاية رئيس الجمهورية يومى ١٣، ١٤ فبراير ٢٠٠٠ لمناقشتها وإقرارها.

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تلا الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء الرسالة التى نفضل السيد الرئيس بتوجيهها إلى المؤتمر، والتى أشاد فيها بدور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى تحقيق التنمية الشاملة

للمجتمع. وألقى على المؤتمر مسئولية البحث عن صيغة ملائمة لتقديم تعليم متميز للطلاب باعتبارهم ثروة قومىة تقع عليهم مسئولية قيادة الأمة إلى مستقبل أفضل.

ثم عرض السيد رئيس مجلس الوزراء رؤيته للقضايا المطروحة على المؤتمر، وطالب بضرورة وضع وتنفيذ برامج للإصلاح على المدى القصير، وأخرى على المدى المتوسط، وثالثة على المدى البعيد.

وفى ضوء ما سبق أقر المؤتمر إعلان المبادئ والتوصيات التالية:

إعلان المبادئ

نحن المشاركون في المؤتمر القومى للتعليم
العالى. والمجتمعون فى القاهرة بومى ٨.٧ ذى
القعدة ١٤٢٠هـ (١٤.١٣ فبراير ٢٠٠٠م).

انطلاقاً من تراث هذه الأمة وقيمها
الأصيلة. وما استقر فى ضميرها ووجدان أبنائها
من تعظيم لقيمة العلم، وتكريم لمكانة
العلماء. نصت عليه آيات عديدة من القرآن
الكريم. وحثت عليه الاحاديث النبوية الشريفة.

وخطاباً مع المبادئ والمواثيق الدولية التى
شاركت مصر فى صياغتها ميثاق الأمم المتحدة.
والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية. والعهد الدولى الخاص
بالحقوق المدنية والسياسية.

وانطلاقاً من الإعلان العالى لحقوق الإنسان.
الذى ينص على أن "لكل شخص الحق فى
التعليم" وعلى أن يكون التعليم العالى متاحاً
للجميع تبعاً لكفاءتهم". والمبادئ الأساسية
الواردة فى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى
مجال التعليم. والتى تنص على أن الدول
الأطراف تتعهد بـ "جعل التعليم العالى متاحاً
للجميع على أساس القدرات الفردية".

أولاً :

إعلان المبادئ

بالتوصيات المعنية بالتعليم العالى التى صدرت
عن لجان ومؤتمرات دولية وإقليمية.

**بحق هذا كله، ومن أجل هذا كله،
نعلم ما يلى :**

**مادة ١ : اتفاننا على استراتيجفة للتطوير
الشامل للتعليم العالى فى مصر،
تأخذ بعفن الاعتبار المبادئ
والأسس التى وردت فى تقارير
الـيونسكو، والتى تتبلور حول
المفاهيم التالية :**

١/١ إلال النعلم مدى الحياة لباخذ مكانة
القلب فى المجتمع.

٢/١ إعادة النظر فى مختلف مراحل
التعليم وإحكام الرطب فىما بينها.

٣/١ توسيع أطر التعاون الدولى فى
مجالات التعليم.

٤/١ التنسبى بين اعتبارات المحلية والحفاظ
على الهوية القومية، وبين منطليات
العالمفة فى صباغة النظم النعلفمفة.

٥/١ ضمان النئوع فى السباسات والنظم
النعلفمفة، لتسنجب لمطالب
واحتباجات مختلف فئات المجتمع
وشرائحه، وتنسق مع موارد الدولة
وخطط النئمة.

٦/١ نأكفد الممارسة الءمقراطية وبناء
الشخصفة المنكاملة للطلاب، بما
فسهم فى نأصل نمط متمفزم
المواطنة الواعفة والإبجافة، وبزفء من
ءعم أسس المعرفة ومهارات المبادرة
والعمل الجماعى. مع النأكفء على
ضرورة مراعاة الموارد المحلية، وممارسة
المهن الحرة، والإفءام على ننظم
المشروعات وننفلذها.

٧/١ أهمفة مشاركة قطاعات المجتمع
المختلفة فى تمويل التعليم ءون
النضفة بمنطليات الجودة والمسئوفى
المنمفز الهاءف للتعليم العالى.

٨/١ استئممار نطور التففنفات الجءبءة
للمعلومات والاتصال. للوصول بشكل
أسرع وأكثر كفاءة إلى استبعباب
المعرفة فى عالم الغء.

**مادة ٢ : اتفاننا على أن تحقق هذه
الاستراتيجفة وظائف التعليم
العالى، وفى مقدمتها :**

١/٢ إءاء الطلاب للتعلم ونئمة قءرائهم
فى حقول البءء العلمى.

٢/٢ إءاء خرفبف فى مجالات النخصص
المختلفة لتحمل ومواجهة مسئولفات

والعالم العربى والإفريقى والإسلامى. ونوسيع نطاق مشاركتها فى الفعاليات الدولية. مع تأكيد الهوية المصرية والحفاظ على الانتماء القومى.

التطوير الإدارى الشامل لمؤسسات التعليم العالى. وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر فى مبادئها وألياتها.

تطوير نظم التعليم وفواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعى للتعلّم المستمر أو التعلّم مدى الحياة.

مادة ٤ : اتفاقنا على أن تكون المبادئ الهادية للتطوير هى :

مواكبة التطورات العلمية والتقنية. واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها.

التوافق مع المتغيرات العالمية. والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية.

تأكيد دور البحث العلمى فى مؤسسات التعليم العالى. وتوفير الموارد المادية والبشرية والتيسيرات التشريعية لانطلاقه وتطويره لخدمة العملية التعليمية. وتنمية الرصيد

الحياة فى صورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣/٢ إتاحة التعليم للجميع. وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب.

٤/٢ التفاعل والعمل المشترك مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فى المجتمع.

٥/٢ مواكبة المتغيرات العالمية وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته.

مادة ٣ : اتفاقنا على أن الأهداف الاستراتيجية للتطوير تتمثل فيما يلى :

١/٢ التكوين المتكامل علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا. والتنمية المستمرة للموارد البشرية. بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته. وبمساهمة فى تنمية موارد المجتمع. وتحقيق نموه. ودعم قدراته.

٢/٢ توظيف البحث العلمى. وتنمية القدرات العلمية واستحداث تقنيات تساهم فى حل مشكلات المجتمع وإحداث التنمية القومية.

٢/٢ تعظيم دور مؤسسات التعليم العالى كمراكز تعليم وثقافة وتنوير لمصر

التنسيق بين منظومة التعليم العالى
ومنظومة التعليم ما قبل الجامعى.
والتأكيد على أهمية تطوير دور كليات
التربية و تحديث أساليبها لتكوين
معلم المرحلة قبل الجامعية على
أسس علمية وتربوية فعالة.

الارتفاع بمستوى المعاهد العليا. وإزالة
التمييز بينها وبين الجامعات. وإدماجها
فى صميم منظومة التعليم العالى
باعتبارها مسؤولة عن قطاع مهم
ومؤثر من التعليم الفنى والمهنى
بتكامل - بالفعل - مع ما تقوم به
الجامعات.

تأكيد استقلال مؤسسات التعليم
العالى. وإتاحة فرص التميز والتنوع
بينها. واستصدار قانون جديد للتعليم
العالى. يحدد المبادئ والقواعد العامة.
ويؤكد أهمية إعمال قواعد الجودة
الشاملة. وشروط الاعتماد
للمؤسسات والبرامج التعليمية. وما
تمنحه من الدرجات العلمية.

التأكيد على الدور الفاعل لعضو
هيئة التدريس. وأهمية التنمية
المتكاملة والمستمرة. والتقييم
الموضوعى المنتظم لأدائه.

المعرفى. وحثمية المشاركة فى تنمية
المتعلم. ومساندة قطاعات الإنتاج
والخدمات.

ضمان التطوير الذاتى المستمر
للهيكل التنظيمية والوظيفية
والبرامج التعليمية والمناهج. وكذلك
نظم وآليات العمل التعليمى والعلمى
والبحثى والإدارى. وهو ما ينسحب -
بدوره - على كافة عناصر المؤسسة
التعليمية فى إطار نظام شامل
لتحقيق الجودة الشاملة. وتقييم الأداء
المؤسسى بشكل واع.

توفير فرص التعليم المستمر. وكفالة
حرية الاختيار فى تشكيل البرامج
التعليمية ومجالات التخصص. والمزج
بين التخصصات بما يتوافق وقدرات
الطلاب وتوجهاتهم. ويحقق متطلبات
سوق العمل المتطورة.

الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات
قطاعات الإنتاج والخدمات والموارد
القومية.

استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات
فى تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج
التعليم. وإتاحتها للراغبين فى التعليم
دون قيود.

مادة ٥ : اتفاننا على أن أفضل أسلوب للتطوير الشامل هو الذي يقوم على مشروعات مدروسة بدقة، وذات قيمة مضافة عالية فى تطوير منظومة التعليم العالى.

وفى هذا الصدد، يؤكد المشاركون فى المؤتمر القومى أهمية القيام بمشروعات جديدة فى المجالات الآتية :

- ١/٥ التطوير التشريعى والمؤسسى، وإعادة هيكلة المنظومة القومية للتعليم العالى.
- ٢/٥ تطوير النظم والبرامج والموارد والتقنيات التعليمية والمكوّن التدرىسى لاكتساب المهارات.
- ٣/٥ تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة وتطوير الأداء والهاكل الوظيفية.
- ٤/٥ تطوير الدراسات العليا والبحث العلمى.
- ٥/٥ التطوير والتحديث الإدارى، وتعميق استخدامات تقنية المعلومات.
- ٦/٥ تطوير وتفعيل العلاقات مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتنمية برامج خدمة البيئة.

١٣/٤ التأكيد على أهمية الترابط والتكامل فيما بين مؤسسات التعليم العالى، وإتاحة الفرص لتزاوج التخصصات، وتنمية شبكات العلوم السببية المتداخلة، وتوفير فرص الحركة المرنة للطلاب بين تلك المؤسسات التعليمية من خلال إحداث نظام قومى للمؤهلات العلمية يحدد مستوياتها ومنطلقاتها وعلاقات بعضها ببعض.

١٣/٤ الربط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالى، ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وإشراك ممثلى تلك القطاعات فى اتخاذ قرارات التطوير والتنوع فى التعليم، بما يتوافق واحتياجاتهم المستقبلية.

١٤/٤ التنمية الثقافية والفنية والرياضية والرعاية الاجتماعية للطلاب، وإتاحة فرص المشاركة الطلابية فى مختلف الفعاليات العلمية والبحثية، وأنشطة وبرامج خدمة المجتمع.

١٥/٤ ابتكار أشكال متنوعة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة، فى تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث، مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم.

٧/٥	تطوير وتنفيذ العلاقات الخارجية والنعاون الدولي.
٨/٥	نطوير وتنفيذ نظم وآليات تعميق الأنشطة الطلابية. وتحسين منظومة الحياة الجامعية.
٩/٥	رعاية المتفوقين والموهوبين وتأهيلهم.
١٠/٥	إنشاء مراكز التميز العلمي والبحثي.
١١/٥	اقتصاديات وتمويل التعليم العالي.
١٢/٥	تقييم الأداء والاعتماد في ظل نظام الجودة الشاملة.

التوصيات

أولاً: فى مجال التطوير التشريعى والهيكلى

والبنية الأساسية للتعليم العالى :

(١) إصدار تشريع جديد للتعليم العالى يحدد النوجهات العامة والمبادئ الرئيسة فى إنشاء وإدارة وتقييم مؤسسات التعليم العالى. وينظم شئون أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، والشئون المالية، وأسس التنظيم الأكاديمى. على أن تصدر لوائح تفصيلية خاصة لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى تعكس الخصائص المميزة لكل منها.

(٢) إنشاء "المجلس الأعلى للتعليم العالى" لتنسيق شئون مؤسسات التعليم العالى المختلفة وتوجيه أعمال التطوير والتنمية المستمرة.

(٣) تطوير تشكيل لجان القطاعات واللجان النوعية وتحديد اختصاصاتها بحيث تمثل فيها الجامعات والمعاهد العليا، كما يشترك فى عضويتها ممثلون لمجالات الإنتاج والخدمات والمجالات المهنية المرتبطة بتخصصات تلك اللجان.

(٤) تكريس مبدأ النسبى الذاتى لمؤسسات التعليم العالى بحيث يتم نقل

ثانياً:

التوصيات

ثالثاً: فى مجال ضوابط إنشاء الكليات والمعاهد:

(١) إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم العالى يراعى فيها التوزيع المكانى والحجم الأمثل لمؤسسات التعليم العالى تبعاً للموارد الطبيعية والاحتياجات. والتوزيع السكانى. وخطط التنمية الشاملة.

(٢) الالتزام بالضوابط التى تنظم إنشاء مؤسسات التعليم العالى. والتى تتمشى مع قواعد وفلسفة نظام "الاعتماد" بحيث تمر الموافقة بثلاث مراحل:

- استيفاء كافة المقومات المادية والبشرية والتعليمية واعتماد البرامج والمقررات.
- الترخيص ببدء الدراسة.
- الاعتراف ENDORSEMENT بعد التأكد من سلامة تنفيذ وجودة العملية التعليمية.

(٣) المراجعة الدورية لمؤسسات التعليم العالى التى سبق اعتمادها كل ثلاث سنوات للتأكد من استمرار التزامها بشروط الاعتماد وتوافر مقومات الاعتراف. وفى حالة المخالفة بسحب الاعتماد (أو الاعتراف).

الاختصاصات والسلطات إلى إدارات الجامعات والمعاهد.

(٥) تطوير كليات التربية وإعادة هيكلتها لإعداد المعلم الذى يوائم الاحتياجات المستقبلية عن طريق الارتقاء بمستواه العلمى والأكاديمى. مع التوسع فى قبول حملة الشهادات الجامعية بالدراسات العليا فى هذه الكليات.

(٦) إنشاء "الهيئة القومية لتأكيد الجودة والاعتماد" باعتبارها هيئة مستقلة بنظم عملها القانون الجديد للتعليم العالى..

(٧) إعداد "النظام القومى لتعادل المؤهلات الدراسية".

ثانياً: فى مجال تطوير أنماط جديدة للتعليم:

(١) التوسع فى نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد باستخدام التقنيات الحديثة.

(٢) التوسع فى القبول بهذه الأنماط الجديدة من التعليم وترك تحديدها للسلطات المختصة.

(٣) إنشاء "جامعة مصر المفتوحة" نشارك فيها مؤسسات التعليم العالى واتحاد الإذاعة والتليفزيون وغيره من الجهات ذات الصلة بتقنيات إنتاج المواد التعليمية والوسائط المتعددة.

رابعاً: فى مجال نظام قبول الطلاب ورعايتهم :

(١) أن يكون قبول الطلاب للدراسة بمؤسسات التعليم العالى فى حدود الأعداد التى نقرها المجالس المعنية فى ضوء الإمكانيات المتاحة.

(٢) أن يراعى فى تحديد تلك الأعداد احتياجات سوق العمل المحلى والخارجى التى تكشف عنها دراسات مسنمرة للعرض والطلب على التخصصات المختلفة. يقوم بها "المركز القومى لمتابعة الخريجين" (المفترج إنشاؤه).

(٣) تطوير معايير القبول بالجامعات والمعاهد العليا لتشتمل على مجموع الدرجات فى الشهادة الثانوية العامة (أو ما يماثلها)، ودرجات المواد المؤهلة للقبول فى كل كلية أو معهد. فضلاً عن اختبارات القدرات التى تحدها لجان مختصة من التربويين والمنخصصين ومثلى قطاعات الإنتاج والخدمات ذات العلاقة. ويكون التوزيع الجغرافى عاملاً مهماً فى توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالى عند توفر شروط القبول بها. وذلك لعلاج مشكلة اغتراب الطلبة والطالبات وما يترتب عليها من تضخم أعباء المدن الجامعية.

(٤) تنمية ودعم الأنشطة الطلابية على الأصعدة الثقافية والرياضية والفنية.

وتحسين منظومة الحياة الجامعية والرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب، وذلك لتعميق المواطنة والانتماء القومى، وتفعيل دور الاخذات الطلابية.

(٥) إقرار وتنفيذ برامج التميز لأصحاب المواهب والمتفوقين من الطلاب، ووضع الوسائل المتكاملة لرعايتهم وتأهيلهم لدورهم القيادى المستقبلى.

خامساً: فى مجال تطوير المناهج الدراسية والمحتوى العلمى للمقررات :

(١) تكليف الأقسام العلمية فى كل كنب ومعهد بمراجعة المناهج والمقررات الدراسيه بصفة منتظمة لتحديثها وتحسينها :

أ - ارتباط المحتوى بمتطلبات المجتمع وأوضاع سوق العمل.

ب- تنمية المهارات والقدرات التطبيقية إلى جانب تنمية الرصيد المعرفى للطلاب.

ج- تنمية القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكية.

د - تنمية القدرة على المشاركة فى العمل الجماعى.

(٢) تكليف الكليات والمعاهد بإصدار توصيف للمقررات الدراسية، يحدد المحتوى العلمى لكل منها، وعدد ساعات التدريس ومستوى المقرر أو الفرقة التى تدرسه.

سادساً: فى مجال تطوير نظم وطرق التدريس والتعليم:

- (١) قيام الكليات والمعاهد بإعداد أليات وتربيات تسمح بتدريب طلابها فى مواقع العمل بمؤسسات الإنتاج والخدمات ذات الصلة بموضوع دراستهم. وأن يشكل هذا التدريب جزءاً مهماً من متطلبات إجازة المقررات تحتسب عنه درجات فى التقييم النهائى للمقرر.
- (٢) الاستعانة فى تقديم الدروس العملية والتدريبات التطبيقية بذوى الخبرة والتأهيل العلمى المناسب من الممارسين بقطاعات الإنتاج والخدمات.
- (٣) اعتبار البحوث والتقارير التى بعدها الطلاب ضمن مكونات الاختبار والتقييم للمقررات المختلفة. وتدريب الطلاب على استخدام المكتبات والبحث فى قواعد المعلومات.

سابعاً: فى مجال نظم الاختبارات:

- (١) اتباع نظم التقييم الحديثة التى تكشف عن قدرات ومواهب الطلاب الحقيقية. والالتزام بنظم التقييم المستمر خلال الفصل الدراسى.
- (٢) إلغاء نظام اللجان المشتركة لإقرار اختبارات السنوات النهائية فى الكليات المتماثلة. والاستعاضة عنه بإقرار مجموعة من

(٢) تصنيف مقررات الدراسة إلى المجموعات التالية:

- متطلبات الجامعة أو المعهد.
- متطلبات الكلية.
- متطلبات القسم العلمى (التخصص).
- مقررات اختبارية.

(٤) إلزام عضو هيئة التدريس القائم بتدريس أى مقرر بانباع المنهج حسب الوصف المعتمد. ومناجعة القسم العلمى المختص للتنفيذ.

(٥) إتاحة الفرصة للطلاب للاختبار بين المقررات الدراسية حسب رغبتهم وقدراتهم. سواء من مقررات نفس القسم العلمى الذى يتخصصون فيه أو أقسام أخرى بذات الكلية أو المعهد أو من كليات ومعاهد أخرى. على أن تمثل المقررات الإيجابية ثلثي المقررات وتمثل الاختبارية الثلث الآخر.

(٦) مجالس الكليات أو المعاهد بإعداد مقرررات لتعديل وتوصيف المقررات ومحتوياتها العلمية وعدد ساعات التدريس.

(٧) التوسع فى التطبيق التدريجى لنظام الساعات المعتمدة.

(٨) التوسع فى تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمى للطلاب. وتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التدريس على هذا النظام.

المعايير نلتزم بها الأقسام العلمية عند وضع الاختبارات.

ثامناً، فى مجال الكتب والمذكرات وما يماثلها:

(١) التزام عضو هيئة التدريس والطالب بالأخذ بنظام قائمة المراجع والكتب والمصادر العلمية المختلفة من خلال إعداد "قائمة القراءات المقترحة" لكل مقرر. دون التقيد بما يسمى الكتاب الجامعى. والمذكرة الجامعية.

(٢) ننصدى الأقسام العلمية لظاهرة تزوير الكتب والمذكرات وتنولى مساءلة مَنْ يشاركون فى إعدادها وترويجها بين الطلاب. كما ننولى إدارة الكلية أو المعهد منع المكتبات التجارية المصرح لها بالعمل داخل نطاقها من التعامل فى تلك المذكرات أو الكتب المزورة. وإلغاء التصاريح الصادرة لها فى حالة المخالفة. وتنم الاستعانة بأجهزة الدولة المختصة لمنع الجهات خارج الجامعة من ترويجها.

تاسعاً، فى مجال اختيار أعضاء هيئة التدريس:

(١) تعيين المرشحين المتميزين فى حدود الأعداد التى تقررها مجالس الأقسام كطلاب بحث.

(٢) اختيار المتميزين من الحاصلين على درجة الماجستير فى وظيفة مدرس مساعد.

(٣) يكون التعيين فى جميع وظائف هيئة التدريس ومعاونتهم عن طريق الإعلان الذى يتقدم له من يستوفى الشروط سواء من ذات الكلية أو المعهد أو من الخارج.

عاشراً، فى مجال تنمية وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس:

(١) إنشاء "المركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس" لبيانات الوظائف التالية:

- تطوير نظم اختيار وإعداد أعضاء هيئات التدريس.
- تطوير نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بحيث لا يقتصر على البحوث العلمية التى تجبزها لجان الفحص فقط. بل يشمل أيضاً الأداء التعليمى والجوانب السلوكية والإسهام فى الأنشطة الطلابية. وخدمات المجتمع وتنمية البيئة.
- تطوير نظام متكامل لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس يشمل نشاط التدريس. والبحث العلمى. والأنشطة العلمية والاجتماعية والثقافية. على أن يشمل النظام التقييم الذاتى فى صورة تقرير يعده عضو هيئة التدريس عن

إجازاته، وتقييم القسم العلمى. وتقييم الطلاب.

• التزام أعضاء هيئة التدريس بساعات مكتبية يتواجدون خلالها لتقديم الإرشاد والمعونة للطلاب، وللمشاركة فى الأنشطة الجامعية المختلفة.

• تنظيم الدورات التأهيلية فى أصول التربية وتقنيات التعليم لأعضاء هيئة التدريس الجدد.

• تنظيم دورات التدريب والتنمية المستمرة فى مجالات التخصص المختلفة لأعضاء هيئة التدريس.

• إتاحة الفرصة لأعداد متزايدة من أعضاء هيئة التدريس للتعرف على المتغيرات التى حدثت فى برامج التعليم الجامعى فى أقسام مماثلة لأقسامهم فى بعض جامعات العالم.

• تنظيم دورات مكثفة لطلاب البحث والمدرسين المساعدين لمساعدتهم فى التعرف الشامل على التطورات العلمية فى مجالات تخصصهم، فضلاً عن تدريبهم على مناهج البحث العلمى وتقنياته للمساعدة فى إنهاء بحوثهم للماجستير أو الدكتوراه.

• تنظيم دورات تدريبية تنشيطية لأعضاء هيئة التدريس فى فترات زمنية مناسبة، لمساعدتهم فى متابعة التطورات العلمية العالمية فى مجالات تخصصهم.

(٢) إنشاء مرتبة "الأستاذ المتميز" يرقى إليها الأساتذة ذوو الإنتاج العلمى المتميز بعد حصولهم على درجة أستاذ.

(٣) وضع ميثاق شرف يحكم أداء أعضاء هيئة التدريس بمنظومة التعليم العالى، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس والمنهج السلوكى الذى يمثل من خلاله القدوة الطيبة لطلابه، والتصدى بحزم لبعض الظواهر السلبية التى نشوب العملية التعليمية ومنها ظاهرة الدروس الخصوصية.

(٤) تفرغ عضو هيئة التدريس هو جوهر العملية التعليمية، ما يستلزم وضع ضوابط حاكمة لحسن أداء مهامه التعليمية والبحثية، وتحسين هيكل الرواتب والمكافآت بما يضمن حياة كريمة لعضو هيئة التدريس تمكنه عملياً من أداء رسالته، بالإضافة إلى تطوير نظام التأمين الصحى لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم.

حادى عشر : فى مجال تطوير المعاهد العليا والمعاهد الفنية المتوسطة :

(١) خُمِيعَ المعاهد الفنية المتوسطة فى كليات علمية (كليات تكنولوجية) طبقاً للتوزيع الجغرافى. وتكون هذه الكليات المقترحة تحت الإشراف العلمى للجامعة التى تقع فى نطاقها الجغرافى. وعلى قطاعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات توفير فرص التدريب لطلاب هذه المعاهد لتخريج فنى على مستوى يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

(٢) إعداد برامج متكاملة لتطوير المعاهد العليا على أسس علمية تطبيقية متطورة. تأكيداً لدورها الفاعل فى توجيهات مسار التنمية القومية، وربطها بالمجتمع بحيث يتكامل دورها مع دور الجامعات.

(٣) العناية بالمعاهد الفنية المتوسطة والعالية وإمدادها بالمعامل والورش الحديثة اللازمة لتخريج كوادر مدربة، وعلى مستوى مرتفع يجعلها قادرة على تنمية المجتمع. وكذلك تطوير البرامج والقرارات الدراسية فى هذه المعاهد.

(٤) العمل على تغيير النظرة المجتمعية تجاه خريجي المعاهد المتوسطة الفنية والعالية. معادلة الشهادات التى تمنحها تلك المعاهد. والاعتراف بها بعد استيفائها للشروط

والتطلبات اللازمة للمعادلة. لما لهذه المعاهد من دور مهم فى إعداد الكوادر الفنية التى تحتاجها خطط التنمية فى البلاد. مع فتح قنوات علمية تسمح بانتقال الطلاب من المعهد الفنى إلى الجامعة وبالعكس لاستكمال الإعداد الأكاديمى والتأهيل لهم.

ثانى عشر : فى مجال تطوير الدراسات العليا والبحوث :

(١) البدء فى تطبيق نظام الاعتماد بالنسبة لبرامج الدراسات العليا.

(٢) تخصيص كلية (أو أكثر) للدراسات العليا فى كل جامعة بحيث يتوافر لها فريق متفرغ من أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

(٣) يفتصر تقديم برامج الماجستير والدكتوراه على الكليات الجامعية التى تتوافر لها الإمكانيات العلمية والبشرية والتجهيزات المناسبة حسب شروط نظام الاعتماد.

(٤) يكون تقديم برامج الدبلومات والشهادات المهنية والتطبيقية مرتبطاً بتوافر أعضاء هيئة التدريس المنتمين فى الجوانب التطبيقية. وبالإستعانة بالممارسين من ذوى الاختصاص والتأهيل العلمى المناسب.

(٥) تشجيع الكليات المختلفة على تقديم برامج مشتركة للدراسات العليا تضم أكثر من تخصص (مثل الجمع بين الهندسة

(١٠) وضع آلية لتنمية التبادل العلمى والبحثى وتفعيل الاتفاقيات الثقافية والعلمية والتكنولوجية مع الجامعات الأجنبية وتعظيم الاستفادة من العلماء المصريين فى الخارج.

(١١) التوسع فى إيفاد بعثات خارجية إلى جامعات مميزة فى التخصصات الجديدة والنادرة. وبخاصة العلوم المستقبلية والعلوم البينية.

ثالث عشر: فى مجال تمويل التعليم العالى :

(١) تمويل التعليم العالى مسئولية تضامنية للمجتمع مما يستدعى ضرورة البحث عن مصادر جديدة إضافية ومتعددة للتمويل.

(٢) التوسع فى نظام إقراض الطلاب غير الفسادين. على أن يتم سداد تلك القروض وفق النظام الذى نقره الدولة.

(٣) التوسع فى تخصيص منح دراسية للطلاب المتفوقين يتم تمويلها من مصادر الدخل الإضافية التى تحصل عليها الجامعات والمعاهد العليا. ومن إسهامات قطاعات الأعمال والهيئات والتبرعات من الأفراد والمؤسسات.

(٤) يتم تحديد موازنة كل مؤسسة تعليمية من خلال رقم إجمالى بنولى مجلس المؤسسة توزيعه حسب النظام الداخلى المعتمد.

والاقتصاد أو الإدارة. أو الجمع بين العلوم الطبية والعلوم الإنسانية).

(٦) أعمال معايير ونظم دقيقة لاختبار الطلاب الراغبين فى الدراسات العليا تعتمد على اجتياز الاختبارات المقتنة عالمياً للالتحاق بفرع التخصص المطلوب. فضلاً عن اجتياز اختبارات قدرات فى اللغة العربية واللغة الأخرى (وتبنيها من اللغات ذات الأهمية لفرع التخصص المطلوب) والحاسب الآلى.

(٧) إعادة تحديد رسوم الدراسة بالدراسات العليا لتعكس التكلفة الحقيقية للتعليم دون دعم. على أن يتم تخصيص منح دراسية للمتفوقين والناهين من الطلاب.

(٨) دعم وتنمية نظم وبرامج الدراسات العليا وأليات البحث العلمى. وربطها باحتياجات خطة التنمية الشاملة. والاهتمام بالدراسات البينية والبحوث التطبيقية والعلوم المستقبلية مثل الهندسة الوراثية وعلوم الليزر. وتشجيع الفرق البحثية. وإعداد مخطط بحثى عام لكل جامعة ومعهد عال يرتبط بمخطط واحتياجات مرافق الإنتاج والخدمات.

(٩) التوسع فى إنشاء ودعم مراكز التميز العلمى والبحثى فى مؤسسات التعليم العالى. وربطها بمراكز البحوث القومية والإقليمية.

- مركز تقنية المعلومات والاتصالات.
- مركز الوسائط المتعددة وتطوير تقنيات التعليم.
- مركز تنمية القيادات العلمية والإدارية. (وتعتبر تلك المراكز نقاطاً على الشبكة القومية التي تضم المركز القومى لتقنيات التعليم. والمركز القومى لتطوير القيادات الإدارية. والمركز القومى لتكوين وتنمية وتطوير شئون أعضاء هيئة التدريس).

(٢) إعداد جدول زمنى للانتهاء من ميكنة الأعمال الإدارية وتنمية شبكات الاتصالات ونشر استخدام البريد الإلكتروني بين وحدات المؤسسات التعليمية.

* * *

(٥) تعمل الجامعات والمعاهد العليا على تنمية مواردها الإضافية بالتوسع فى استثمار طاقاتها العلمية والبحثية بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية وبرامج الدراسات الحرة والتعليم المفتوح وبرامج خدمة البيئة والمجتمع.

(٦) تحتفظ الجامعات والمعاهد بأرصدة الصناديق الخاصة لاستخدامها فى أغراض تطوير التعليم. وتنمية أعضاء هيئة التدريس وتجديد المباني والتجهيزات. وتخضع تلك الاستخدامات لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

(٧) تخضع مؤسسات التعليم العالى الحكومية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات فى أسلوب تصرفها فى أموال الدعم الحكومى.

(٨) لمؤسسات التعليم العالى الحق فى أن تكون لها موازنات لا تنقيد بالقواعد المعمول بها فى أجهزة الدولة. ويكون لها ترحيل الفوائض من سنة لأخرى.

رابع عشر: فى مجال تطوير هياكل وتقنيات الإدارة بمؤسسات التعليم العالى :

(١) تطوير هياكل الإدارة العليا بمؤسسات التعليم العالى بما يلائم ظروف ومتطلبات كل منها . واستحداث وحدات تنظيمية جديدة على مستوى الإدارة العامة بحسب ما يتوافر من مقومات مثل:

**هذا ويوصى المؤتمر بأهمية وضع
آلية تضمن فاعلية تنفيذ التوصيات
السابقة ، وذلك على النحو التالي :**

- (١) إعداد خطة قصيرة الأجل تشمل مشروعات يتم تنفيذها فى أمد قصير (الأعوام الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢). وأخرى فى أمد متوسط (٢٠٠١/٢٠٠٥) وثالثة فى أمد بعيد (٢٠٠١ - ٢٠١٧).
- (٢) استمرار اللجنة القومية الدائمة للتعليم العالى فى الإشراف على التنفيذ وتوجيه ألياته.
- (٣) قيام اللجنة القومية الدائمة للتعليم العالى برئاسة الأستاذ الدكتور الوزير بتكليف فريق عمل بنفرغ لإدارة التغيير وتنفيذ الخطط والمشروعات المقترحة فى توصيات المؤتمر القومى للتعليم العالى. ويكون فريق العمل حلقة الاتصال بين المجلس الأعلى للتعليم العالى والمؤسسات التعليمية. ويقوم بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة لبرامج التغيير.
- (٤) الالتزام بجدول زمنى للتنفيذ والإعلان عن هذا الالتزام بنحديد مدد للتنفيذ وتوقيتات محددة بشكل فاطع.
- (٥) عقد مؤتمر قومى للتعليم العالى مرة كل عامين لتابعة التنفيذ.

والله ولى التوفيق ...

ثالثاً :
آلية التنفيذ